

Distr.: General
15 June 2020
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2514 (2020)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى 15 آذار/مارس 2021، وطلب فيه إليّ أن أقدم كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات السياسية والأمنية في الفترة من 16 شباط/فبراير 2020 إلى 31 أيار/مايو 2020، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية والاقتصادية

أهم المستجدات السياسية

2 - عطفًا على اجتماع 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 الثلاثي، المعقود في عنيني، قام رئيس جنوب السودان، سلفا كير، بحل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في 21 شباط/فبراير وتعيين ريك ماشار نائباً أول للرئيس، وتعبان دينق قاي، وجيمس واني إيقا، وريبيكا نياندنغ دي مابور نواباً للرئيس. وأدت هيئة الرئاسة الجديدة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة اليمين الدستورية في 22 شباط/فبراير، إيداناً بنهاية الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. وفي 23 شباط/فبراير، اختار الرئيس حسين عبد الباقي نائباً رابعاً للرئيس من قائمة قدمها تحالف المعارضة في جنوب السودان، بعد عدم توصل التحالف إلى توافق في الآراء.

3 - وفي 12 آذار/مارس، عقب مناقشات مطوّلة بين الأحزاب بشأن تخصيص 35 حقيبة وزارية عملاً بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، عين الرئيس مجلس الوزراء. وأبقت الحكومة السابقة على 20 وزارة؛ وحصل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على 9؛ وحصل تحالف المعارضة في جنوب السودان على 3؛ وحصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان "فصيل المعتقلين السابقين" على اثنتين؛ وحصل ائتلاف الأحزاب السياسيّة الأخرى على واحدة. وقصرت حكومة



الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة عن تحقيق الحصّة المخصصة للنساء البالغة 35 في المائة المتوخاة في الاتفاق المنشّط، مع اقتصار عدد النساء على تسع (25 في المائة).

أثر مرض فيروس كورونا

4 - حتى 31 أيار/مايو، كان قد سجل في السودان 1 317 حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من بينها 14 حالة مؤكدة داخل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة (11 في جوبا و 3 في بانتيو). وعلى الرغم من محدودية القدرة على الاختبار، والتقصير في الإبلاغ، وانعدام الأعراض لدى بعض المصابين، فإن الافتراض السائد هو أن البلد يشهد حالة عدوى مجتمعية.

5 - وفي 20 آذار/مارس، أنشأ الرئيس فرقة عمل رفيعة المستوى لمكافحة كوفيد-19 تولى فيها السيد مشار قيادة العمليات. وفي 15 أيار/مايو، حل الرئيس فرقة العمل الرفيعة المستوى وعين فرقة عمل جديدة من 13 عضوا برئاسة السيد عبد الباقي.

6 - وفي 20 أيار/مايو، أكد السيد مشار، ووزيرة الدفاع، أنجلينا تيني، ووزير الإعلام والاتصالات، مايكل ماكوي لويث، ثبوت إصابتهم بكوفيد-19 بحسب نتائج الاختبارات، إلى جانب عدد من الوزراء.

7 - وقد أثرت الجائحة على ديناميات السلام والأمن في جنوب السودان، بما في ذلك العناصر الحاسمة لتنفيذ السلام. فعقب تأكيد الحالة الأولى داخل الأمم المتحدة، ظهرت مشاعر مناهضة للأمم المتحدة، وخطاب الكراهية، وحالات مضايقة، واتهمت المنظمة بنشر الفيروس. وأثرت القيود التي فرضتها الحكومة تأثيرا سلبيا على أنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية.

تنفيذ الاتفاق المنشّط

8 - في 27 آذار/مارس، أنشأ الرئيس آلية أمنية جديدة، هي اللجنة الانتقالية الوطنية، لتسيق وتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وتولت الآلية المهام المعلقة للجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية التي لم تعد قائمة.

9 - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل هناك ما يقرب من 35 000 فرد في مواقع التجميع، في انتظار الانتقال إلى مراكز التدريب أو إلحاقهم ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأصدرت اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة أمرا توجيهيا في 25 آذار/مارس تطلب فيه إلى مراكز التدريب تعليق الأنشطة للامتثال لتوجيهات فرقة العمل الرفيعة المستوى. ووفقا لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، لا تزال الأوضاع في مواقع التجميع والتدريب سيئة، مع انعدام الموارد الأساسية، مما دفع أعدادا كبيرة من القوات إلى مغادرة المواقع.

10 - وفي 6 أيار/مايو، عقد مجلس الدفاع المشترك جلسته الثانية عشرة لمناقشة تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، التي وافقت فيها الأطراف على تخريج المتدربين لإلحاقهم بالقوى الموحدة اللازمة في غضون شهر واحد.

11 - وظلت الأطراف مختلفة على نسبة تقاسم مناصب حكام الولايات، مما أدى إلى ترك تلك المناصب الرئيسية شاغرة. وفي 7 أيار/مايو، أصدر مكتب الرئيس بيانا جاء فيه أن الأطراف اتفقت على تقاسم الولايات. وحُصصت لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية السابقة ست ولايات، وللجناح المعارض في الحركة

الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ثلاث، وتحالف المعارضة في جنوب السودان واحدة. وفي اليوم نفسه، رفض السيد مشار، في رسالة موجهة إلى اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، القرار مدعياً أنه لم يتم التوصل إليه بتوافق الآراء. واعتراض أيضاً على القرار زعيم الحركة الوطنية الديمقراطية، لام أكل، وقسم من ائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى. ولتجاوز هذا المأزق، قامت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، في 9 أيار/مايو، بإحالة المسألة إلى رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد).

التطورات في عملية السلام

12 - استمرت حالة التجزؤ المتزايدة فيما بين أحزاب المعارضة. فداخل تحالف المعارضة في جنوب السودان، اتهمت الحركة الوطنية الديمقراطية الأحزاب الأخرى بعدم التقيد بالمبادئ الديمقراطية في تحديد توزيع المناصب المخصصة لها داخل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. واشتكى أيضاً بعض أعضاء ائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى من أن الرئيس شغل منصبهم الوزاري دون تشاور.

13 - وداخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، لوحظ عدد من حالات الانشقاق والفرار، لا سيما عقب تشكيل مجلس الوزراء. ففي 17 آذار/مارس، انشق أربعة من جنرالات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة الفريق جيمس كوانغ تشول وانضموا إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وقاد عضو المكتب السياسي للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان ووزير النفط الوطني السابق، داك دوب بيتشيوك، مجموعة أخرى من المنشقين، متهمين السيد مشار بالمحسوبية وبالإخفاق في حكم الحركة على النحو المناسب. ووجه الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان انتقاداً للرئيس لقيامه بحسب الادعاءات بتشجيع وتيسير الانشقاقات في وقت لا غنى فيه عن إعادة توحيد الصفوف.

إشراك الشركاء الإقليميين

14 - في 9 نيسان/أبريل، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسته 917 بشأن الحالة في جنوب السودان. وحث المجلس الأطراف على التقيد بالاتفاق المنشط، وخاصة إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وتعيين حكام الولايات. وطلب كذلك إلى الجماعات الراضية مواصلة احترام وقف إطلاق النار الدائم تمشياً مع إعلان روما المؤرخ 12 كانون الثاني/يناير والمبرم تحت رعاية جماعة سانت إيجيديو.

15 - وفي 23 نيسان/أبريل، اجتمع مجلس وزراء إيغاد وأصدر بياناً حث فيه الرئيس على إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي قبل 10 أيار/مايو ودعا الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم المسؤولية في غضون 15 يوماً. وأعرب مجلس الوزراء عن تقديره لالتزام الحكومة باتخاذ التدابير التصحيحية لتصحيح التبديلات التي أدخلها مشروع قانون التعديلات الدستورية. وحث الرئيس على إجراء مشاورات مناسبة مع المسؤولين المعنيين والأجهزة المعنية عند تعيين أشخاص في مناصب سياسية عامة في المستقبل.

الحالة الاقتصادية

16 - أثر هبوط أسعار النفط الخام العالمية وجائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً على الاقتصاد، مما أدى إلى تنقيح صندوق النقد الدولي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 من 8,2 في المائة إلى 4,9 في المائة. ويتوقع أن تتشظى الخسارة في الإيرادات تحديات جديدة فيما يتعلق بالأموال المتاحة لتنفيذ الاتفاق المنشط.

ثالثاً - الحالة الأمنية

17 - في حين استمر بشكل كبير صمود وقف إطلاق النار الدائم، تدهورت الحالة الأمنية حيث أدى الخلاف على مناصب حكام الولايات وما ترتب على ذلك من انعدام السلطة على مستوى الولايات إلى زيادة حدة التوترات وتفاقم العنف القبلي والجريمة. وبالترزامن مع ذلك، اشتدت وتيرة الاشتباكات بين الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جانب وتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان في جانب آخر في أواخر نيسان/أبريل ومنتصف أيار/مايو في المنطقة الاستوائية الكبرى، في أعقاب هدوء عام منذ توقيع إعلان روما، الذي كان يهدف إلى إدخال الأطراف غير الموقعة في عملية السلام.

المنطقة الاستوائية الكبرى

18 - واجه إعلان روما تحديات مع تصاعد الاشتباكات بين جبهة الخلاص الوطني وتحالف بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. فقد وقع ما لا يقل عن 14 اشتباكاً في ولاية وسط الاستوائية، مع تبادل الجانبين اللوم على انتهاك الإعلان.

19 - وانقسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية غرب الاستوائية عندما انشق قائد الفرقة التاسعة باء، اللواء جيمس ناندو، للانضمام إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في 26 آذار/مارس، بسبب نزاع داخلي على القيادة وتصور بالتهميش على أسس عرقية.

منطقة بحر الغزال الكبرى

20 - استمر الخلاف الداخلي يعتمل في صفوف الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ويثير عدم الاستقرار في منطقة بقارة الكبرى. واندلع قتال في 6 أيار/مايو بين قوات تابعة للواء عبد الله أوجانغ، وقوات يقودها العميد رزق أوتو، الموالي للواء دانيال دونغو الذي انشق لينضم إلى الحكومة في شباط/فبراير. وفي 14 أيار/مايو، انشق العقيد ويليام غبريال فرح و 15 جندياً موالياً لدونغو وانضموا إلى الحكومة بما دل بوضوح أكبر على وجود انقسام داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

21 - وأدى النزاع عبر الحدود بين رعاة الماشية المسلحين من التونج والمزارعين من منطقة نهر الجور إلى توترات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، التي دعمت رعاة الماشية، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي وفر الحماية للمزارعين المحليين. كما نشأت توترات

عندما منع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان رعاة الماشية من الحصول على مياه الشرب في كواجينا وأصدر إنذاراً نهائياً لهم بالمغادرة.

منطقة أعالي النيل الكبرى

22 - استمر النزاع داخل قبيلة النوير في مايوت، مع إقحام المدنيين في الاشتباكات العسكرية والعنف القبلي على السواء. وظلت القوات الموالية للواء أوتشان بوت والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان متمركزة في مواقع استراتيجية واشتبكت في صدامات متفرقة خرقاً لالتزامها بوقف إطلاق النار.

23 - وفي 24 نيسان/أبريل، أُقيل اللواء ماثيو بولجانغ من منصب قائد القوات الخاصة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية الوحدة، مما أدى إلى انعدام الأمن وتداعي العنف إلى الولايات المجاورة. وندد الشباب المرتبطون ببولجانغ بإقالته وهددوا بالتحريض على العنف في واراب. ووقع في 2 أيار/مايو حادث سرقة ماشية في قرية دام في واراب، قتل فيه ثمانية أشخاص، كان ضالعا فيه بحسب الادعاءات أشخاص موالون لبولجانغ.

النزاع القبلي

24 - حدثت زيادة حادة في العنف القبلي، لأسباب منها الفراغ القيادي على مستويي الولايات ودون الولايات حيث ظلت المؤسسات الحكومية محلولة، مما سمح باستمرار التوترات الموسمية والمستمرة بين القبائل وداخلها دون رادع.

25 - ففي ولاية جونقلي، تصاعدت أعمال العنف بصورة حادة بسبب هجمات شنتها قبيلتا لو نوير ودينكا بور على مجتمعات من قبيلة المورلي في أواخر شباط/فبراير، تم فيها قتل وجرح مئات الأشخاص، واختطاف العديد من النساء والأطفال، ونهب الماشية، وتشريد آلاف المدنيين. ويسرت البعثة عملية عودة المختطفين من خلال التفاوض مع أطراف محلية لإحلال السلام، بما في ذلك إقامة حوارات بين قبيلتي لو نوير والمورلي، وعقد اجتماعات إلكترونية بين الزعماء، ونشر دوريات بصورة استباقية في مناطق الاضطراب. وأدت تدابير الوقاية من كوفيد-19 التي قيدت التنقل والتجمعات العامة إلى إرجاء عملية تحديد وتجميع أفراد المورلي المختطفين. وأرجئت إلى أجل غير مسمى اجتماعات تشاورية مقررة لشباب المورلي في إطار إحلال السلام تيسرها البعثة في محلية بيبور. وفي منتصف أيار/مايو، شن مئات من رجال المورلي هجوماً منسقا على مجتمعات لو نوير استهدفوا فيه أكثر من اثنتي عشرة قرية في محلية أورور. وأسفر القتال الذي دار بعد ذلك بين الجانبين عن مقتل مئات الأشخاص وتشريد آلاف المدنيين.

26 - وفي ولايتي واراب والبحيرات، وقعت حوادث عنف بين مجتمعات الدينكا، يُعزى أغلبها إلى مطالبات بملكية الأراضي، ومنازعات بشأن أراضي الرعي، وثقافة الانتقام. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو هجمات عبر الحدود شنتها جهات فاعلة من بول نوير من ولاية الوحدة في داخل ولاية واراب أسفرت عن مقتل العشرات ونهب الماشية. وفي الفترة نفسها، لوحظ أيضا تزايد العنف داخل قبيلة النوير في ولاية الوحدة. ونشرت البعثة دوريات عسكرية وأفرقة متكاملة في مناطق الاضطراب في ولايات واراب والبحيرات والوحدة لإشراك المجتمعات المحلية وتنشيط قرارات السلام التي سبق توقيعها. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت البعثة الاتصال المباشر بين وجهاء المجتمع المحلي ذوي النفوذ من المناطق المتضررة، بما في ذلك من خلال الهواتف الساتلية والتداول عبر الفيديو.

رابعاً - الحالة الإنسانية

- 27 - لا يزال جنوب السودان تعترضه أزمة إنسانية خطيرة. فالأثر التراكمي للنزاع المطول، ومواطن الضعف المزمن، وضعف الخدمات الأساسية، إلى جانب المخاطر الصحية الناشئة، أدت إلى ترك ما يقرب من 7,5 ملايين شخص في حالة احتياج، في حين يهدد الجوع أكثر من نصف السكان.
- 28 - وأدت أوضاع الأزمة القائمة إلى جعل السكان معرضين بشدة للمرض المرتبط بانتقال كوفيد-19. ففي بلد يفترق 56 في المائة من سكانه إلى إمكانية الحصول حتى على خدمات الرعاية الصحية الأولية، إلى جانب الأمراض المزمنة الإضافية القائمة، سيكون في حكم المستحيل الوقاية من فقدان الأرواح الناجم عن كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، تشكل الجائحة خطراً كبيراً على النظام الصحي غير المستقر؛ وتعني إمكانية تغيب الأخصائيين الصحيين بسبب المرض أو الوفاة أو الاحتجاج أن الرعاية الصحية الأولية ستتضرر وأن أمراضاً مثل الملاريا وأمراض الإسهال وسوء التغذية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في معدلات الاعتلال والوفيات تتجاوز بكثير الوفيات المرتبطة مباشرة بكوفيد-19.
- 29 - والأشخاص المشردون في المخيمات أو الأماكن الشبيهة بالمخيمات معرضون بشكل خاص للفيروس بسبب الاكتظاظ، وضعف فرص الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي، ومحدودية الرعاية الصحية والخدمات ذات الصلة. ومع إغلاق المدارس، ظل هناك أكثر من مليوني طفل في سن الدراسة من المقيدين في مؤسسات رسمية وغير رسمية غير قادرين على حضور المدرسة بانتظام، إضافةً إلى عدد يقدر بنحو 2,4 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس في عام 2020. وأدى إغلاق المدارس أيضاً إلى الحد من إمكانية حصول الآباء على خدمات أساسية كالتغذية في المدارس وبرامج الصحة والتغذية.
- 30 - وتزيد تدابير الوقاية من العدوى التي تحد من الحركة وتقيّد الأنشطة الاقتصادية من حدة الأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي وسبل العيش في بلد كان يعاني فيه 6 ملايين شخص بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يتعرض 500 000 شخص إضافي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في الأشهر المقبلة، ويرجح حدوث زيادات بسبب تأثير كوفيد-19.
- 31 - وتزيد القيود المفروضة على حرية التنقل من مخاطر العنف الجنساني، وتحد من نقل الموظفين والعقاقير الأساسية واللوازم الطبية، وتعيق الوصول إلى السكان المحتاجين. ويمكن أن يؤدي أي وقف للمساعدة التي تصل إلى عموم السكان إلى خطر تدفق الناس إلى المواقع القائمة للمشردين داخليا واللاجئين حيث يمكن أن يتصور أن الخدمات والمساعدة متاحة بدرجة أكبر، مما يؤثر بالتالي على زيادة انتقال العدوى.
- 32 - وقد تسبب تصاعد القتال بين القبائل وسرقة الماشية والهجمات الانتقامية بين جماعات الشباب المسلحة في تشريد المدنيين ووقوع إصابات في صفوفهم في منطقة بيبور الكبرى ولايات وسط الاستوائية وجونقلي والبحيرات والوحدة وغرب بحر الغزال وواراب، وأدى إلى تعليق الخدمات الإنسانية في المناطق المتضررة. ووفقاً لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة، سُرد أكثر من 36 000 شخص داخلياً بسبب العنف القبلي وسرقة الماشية والقتال بين الجماعات المسلحة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020. وأدت الاشتباكات بين جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى جانب العنف القبلي في ولاية وسط الاستوائية، إلى تضرر

أكثر من 30 000 شخص وتشريد أكثر من 19 100 شخص. وأدت العمليات العسكرية في ولاية وسط الاستوائية إلى تعطيل العمليات الإنسانية وحالت دون وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين.

33 - وبوجه عام، ظل ما يقرب من 4 ملايين شخص مشردين، ويعزى ذلك أساساً إلى سنوات من النزاع، والعنف القبلي، وانعدام الأمن الغذائي، والمخاطر الطبيعية الأخيرة مثل الفيضانات. وشمل ذلك ما يقرب من 1,7 مليون شخص من المشردين داخلياً. ووفقاً لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لا يزال هناك 2,2 مليون شخص من مواطني جنوب السودان مشردين كلاجئين في ستة بلدان مجاورة. إلا أن 49 000 لاجئ من جنوب السودان عادوا تلقائياً في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل. وبالتوازي مع ذلك، فرّ في الفترة نفسها أكثر من 17 000 شخص من جنوب السودان، بشكل أساسي إلى أوغندا والسودان وإثيوبيا لطلب اللجوء.

34 - وأبلغ عن وقوع ما مجموعه 170 حادثة تتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في الربع الأول من عام 2020، أي بزيادة قدرها 18 في المائة عن 144 في الفترة نفسها من عام 2019، وهو ما يُعزى أساساً إلى العنف بين القبائل على المستوى المحلي. وتم نقل أكثر من 110 من العاملين في مجال المعونة نتيجة لتصاعد التوترات. وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 21 أيار/مايو، سُجلت 99 حادثة تتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، تتعلق نسبة 22 في المائة منها بقيود متصلة بكوفيد-19، مما عرقل حركة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وإيصال المساعدات الإنسانية. وفيما يتعلق بالقيود المتصلة بكوفيد-19، واجه العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية عوائق في الحركة، وتعليق تأشيرات الدخول، والمنع من دخول البلد. وقلصت عدة منظمات غير حكومية دولية حضورها من خلال نقل موظفين غير أساسيين.

35 - ونصب بحسب التقارير ما مجموعه 24 كميناً في الربع الأول من عام 2020، مقارنة بـ 15 حادثاً خلال الفترة نفسها من عام 2019. وفي محلية بيبور، قُتل أحد العاملين في مجال المعونة على يد شبان مسلحين مجهولين في شباط/فبراير. وفي 16 أيار/مايو، قُتل 3 من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في جونقلي، ليصل بذلك عدد العاملين في مجال المعونة الذين قتلوا في جنوب السودان منذ بدء النزاع في عام 2013 إلى 119 شخصاً. والغالبية العظمى من الذين قتلوا هم من مواطني جنوب السودان.

36 - وحتى 31 أيار/مايو، كان قد جرى تأمين 487 مليون دولار من مجموع مبلغ 1,54 بليون دولار المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020. وستصدر إضافة للخطة في حزيران/يونيه لمراعاة الاحتياجات والأولويات الجديدة المتصلة بكوفيد-19. وخلال الربع الأول، قدمت المنظمات الإنسانية المساعدة إلى حوالي 3,5 ملايين شخص. ومثل ذلك العدد 63 في المائة من الأشخاص المستهدفين البالغ عددهم 5,6 ملايين شخص، بزيادة قدرها 35 في المائة مقارنة بعدد الأشخاص الذين تلقوا مساعدات في الفترة نفسها من عام 2019.

خامساً - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - حماية المدنيين

37 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت البعثة في إطار القيود المتصلة بكوفيد-19 على إعطاء الأولوية لتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها على السواء من خلال

الوجود المستمر في مناطق النزاع الحرجة، والتواصل الآمن مع المجتمعات المحلية، ودعم مبادرات المصالحة والحوار. فعلى سبيل المثال، أنشأت البعثة في ولايتي جونقلي وواراب قاعدتي عمليات مؤقتتين في ليكوانغول وتونج لردع العنف وغرس الثقة في مجتمعات المشردين. إلا أن البعثة واجهت ضغطاً كبيراً من قوات الأمن إما لتقييد أنشطتها أو إغلاق قاعدتها المؤقتتين للعمليات على أساس تدابير الوقاية من كوفيد-19.

38 - ونظمت البعثة 13 من حلقات العمل والحوارات المجتمعية وحملات السلام والإجراءات لنشر اتفاقات السلام المحلية والوطنية، إلى جانب أنشطة بناء القدرات للسلطات التقليدية والنساء والشباب، حيث وصلت إلى ما مجموعه 2 700 مشارك، من بينهم 1 267 امرأة. وقُلِّصت تلك المبادرات بسبب حظر على التجمعات العامة على نطاق البلد بسبب كوفيد-19. وأدى استمرار التواصل مع المجتمعات المحلية ونشر الاتفاقات المتعلقة بالهجرة إلى استمرار التعايش السلمي بين الرعاة من واراب والمزارعين المضيقين في غرب بحر الغزال، حيث قامت كلاهما بتسوية حوادث متفرقة على أساس اتفاقات سبق توقيعها. وفي روينق، جدد الرعاة من السودان ومجتمعات الدينكا المضيفة أيضاً التزامهم باحترام آليات الهجرة الموقعة سابقاً، في حين وافقت السلطات المحلية على تخصيص أراضي الرعي لكلا الجانبين وتقاسم الموارد المائية للحد من التنافس.

39 - وفي ولايتي غرب وشرق الاستوائية، نشرت البعثة الاتفاق المنشط للمساعدة على تحسين العلاقات بين القبائل. وشجعت البعثة أيضاً القادة المحليين ذوي النفوذ على تعزيز التماسك الاجتماعي والتصدي لخطاب الكراهية ونشر المعلومات المضللة كتدبير لمعالجة المخاوف المتصلة بكوفيد-19 على نطاق البلد.

40 - وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة بكوفيد-19، لم تطبق قيود التنقل بشكل موحد على جميع مواقع حماية المدنيين. ففي بانتيو، بينما حذرت أجهزة الأمن في الدولة المضيفة من التنقل الجماعي وشددت على التباعد البدني، لم يتم نشر قوات أمن، كما لم يتعرض المشردون داخلياً للمضايقة. وعلى النقيض من ذلك، واجه المشردون داخلياً في مواقع حماية المدنيين في جوبا وملكال قيوداً حكومية على التنقل. وفي ملكال، قررت لجنة أمن الدولة إغلاق موقع حماية المدنيين لمدة 14 يوماً. وفي جوبا، تفاوضت البعثة مع السلطات للسماح بتزويد المواقع بالخدمات الحيوية مثل المياه واللوازم الطبية. وفي محاولة للتخفيف من خطر الإصابة بكوفيد-19 في المواقع ذات الكثافة السكانية، تواصلت قيادة البعثة مع الحكومة والمعارضة من أجل تشجيع المشردين داخلياً في مواقع حماية المدنيين على الانتقال إلى أماكنهم الأصلية ودعمهم في ذلك من أجل تخفيف الاكتظاظ في المواقع.

41 - وأعيد تركيز عمليات قوة البعثة وشرطة الأمم المتحدة داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها للتخفيف من خطر العدوى بكوفيد-19 والامتثال للقيود الحكومية. وعقب تأكيد حالة إصابة 9 داخل موقع حماية المدنيين في بانتيو في منتصف أيار/مايو، قلصت عناصر القوة والشرطة إلى أدنى حد ممكن تقاعلاتهما المباشرة مع الحفاظ على المراقبة والاتصالات عن بعد. وواصلت تسيير دوريات راكبة حول المناطق الخالية من الأسلحة وأبقت على وجود لها عند نقاط الدخول. وظلت هناك قوة للرد السريع في حالة تأهب، وتدخلت شرطة الأمم المتحدة عندما تطلب العنف الدخول لحماية النساء من العنف الجنسي أو لحماية الأنشطة الإنسانية.

42 - وأجرت شرطة الأمم المتحدة 2 061 دورية و 1 134 من أنشطة مراقبة الدخول داخل مواقع حماية المدنيين وواصلت توسيع وضعها ووجودها لنبسط أنشطتها في أماكن أخرى من خلال 904 دوريات

لبث الاطمئنان وبناء الثقة، و 45 دورية قصيرة المدة، و 19 دورية طويلة المدة، و 3 دوريات جوية دينامية، و 458 دورية ذات وجود بارز. وعلقت بسبب كوفيد-19 أنشطة الخفارة المجتمعية التي تقوم بها شرطة الأمم المتحدة وعمليات التفيتش التي تضطلع بها داخل المواقع، وتقاسمها أماكن العمل مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وحلقات العمل التي تعقدتها لبناء القدرات وللمساعدة التقنية.

43 - وبالترزامن مع ذلك، أنشأت قوة البعثة 19 قاعدة عمليات مؤقتة وأجرت 15 979 دورية، بما في ذلك 1 749 دورية قصيرة المدة، و 463 دورية طويلة المدة، و 159 دورية جوية دينامية، و 13 دورية نهريّة. ولتعزيز أثرها في مجال الحماية، أجرت قوة البعثة تحليلاً للتهديدات والمخاطر في مناطق العودة ووضعت خطة طوارئ للانتقال إلى موسم الأمطار.

44 - واستخدمت الأصول الجوية للبعثة لدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيسير عودة 34 مشرداً داخلياً من مواقع حماية المدنيين في جوبا ومشرداً داخلياً واحداً من موقع واحد حماية المدنيين في بور إلى مناطق العودة. وطلب حوالي 2 962 من المشردين داخلياً في جوبا، و 79 في ملكال، و 500 في بانتيو، و 939 في واو المساعدة في العودة؛ إلا أن التدابير المتعلقة بكوفيد-19 أعاقَت الحركة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الشركاء في المجال الإنساني المساعدة المتعلقة بالعودة إلى 1 675 مشرداً داخلياً من موقع حماية المدنيين في واو.

سيادة القانون والمساءلة

45 - واصلت البعثة دعمها لتدابير المساءلة الوطنية عن الحوادث الأمنية التي تؤثر على مواقع حماية المدنيين. وكان محتجراً في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة ما مجموعه 101 من الأشخاص المشتبه في أنهم مسؤولون عن حوادث أمنية خطيرة داخل مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال. وأحالت البعثة 17 شخصاً إلى السلطات الوطنية للتحقيق والمقاضاة. وفي الفترة من 16 إلى 22 شباط/فبراير، يسرت البعثة عقد جلسة محكمة متنقلة في بانتيو، حلت 26 قضية فردية، بما في ذلك ادعاءات بالاغتصاب والاعتداء الجنسي وإلحاق أضرار بملكاتك الأمم المتحدة. وبسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19، أُرجئت جلسات أخرى مقررة للمحكمة المتنقلة. غير أن البعثة يسرت إجراء تحقيقات عن بعد وجلسات استماع عن بعد تتعلق بالكفالة لتسعة أفراد متهمين بالقتل والسطو المسلح والشروع في الاغتصاب والاعتداء، وذلك لمعالجة تكديس 13 قضية لم تحسم بعد في بانتيو. ومثل ما مجموعه 20 شاهداً. وتوقفت جلسات الاستماع عن بعد للقضايا الأربع المتبقية بسبب زيادة التدابير المتعلقة بكوفيد-19.

46 - وواصلت البعثة أيضاً دعم الجهات الفاعلة في مجال العدالة من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة ومعالجة القضايا ذات الأولوية. وفي إطار دعم إصلاح قضاء الأحداث، يسرت البعثة في الفترة من 9 إلى 13 آذار/مارس تدريباً يقوم على الممارسة لفائدة 50 من موظفي السجون المعينين في المركز الإصلاحى للأحداث في جوبا. وقد صُمم المنهج الدراسي بحيث يعزز دليل العمليات الخاص بإصلاحيات الأحداث الذي وضعه مسؤولو السجون الوطنيون بدعم تقني من البعثة. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، قدمت البعثة دعماً تقنياً ولوجستياً وتنسيقياً إلى جهات فاعلة وطنية في مجال العدالة لعقد جلسات استماع للأحداث في سجن جوبا المركزي. وبسبب بداية كوفيد-19، قامت البعثة بأنشطة الدعوة لتأمين الإفراج بإجراءات موجزة عن الأحداث بكفالة كتدبير فوري، وهو ما أدى إلى الإفراج عن 84 من الأحداث رهن الحبس الاحتياطي، من مجموع 109 أحداث محتجزين في المركز الإصلاحى للأحداث في جوبا. وبالإضافة

إلى ذلك، تعاونت البعثة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والشركاء لكفالة جمع شمل الأسر ولتقديم الدعم للأحداث الذين تعذر اقتفاء أثر أسرهم. وأنجزت المحاكمات أو بدأت في 95 قضية، مما أسفر عن رفض 5 قضايا بإجراءات موجزة، ومحاكمة وتبرئة 28 حدثاً، ومحاكمة وإدانة 14 حدثاً.

47 - وقدمت البعثة الدعم التقني إلى مصلحة السجون في جنوب السودان لوضع خطة عمل للتصدي لكوفيد-19، يتم فيها التركيز على الوقاية وثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) التوعية الثقافية والنظافة الصحية؛ (ب) إنهاء الاكتظاظ والإفراج المبكر؛ (ج) الحد من قبول أعداد جديدة. وللمساعدة على وجه السرعة في إنهاء الاكتظاظ، قدمت البعثة المساعدة التقنية في مجال تحديد وتوسيع فئات السجناء الذين يمكن النظر في الإفراج عنهم، وهو ما أتاح للمدير العام لمصلحة السجون الوطنية الإفراج عن السجناء من جميع السجون، ويسر التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العدالة لضمان تحديد الأولويات.

48 - وواصلت البعثة دعم مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، يسرت البعثة إنتاج مواد دعوية لمساعدة الأفراد العسكريين التابعين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في القضاء على العنف الجنسي وحماية المواطنين.

49 - وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية لزيادة الآليات الوطنية للرقابة، بما يدعم تنفيذ الاتفاق المنشط. ففي آذار/مارس، قدمت البعثة الدعم إلى وحدة الاستخبارات المالية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في التوعية بمهام الرقابة والتزامات الإبلاغ التي تقع على عاتق المؤسسات المالية عملاً بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2012. وتضطلع وحدة الاستخبارات المالية بدور هام في جهود مكافحة الفساد من خلال الكشف عن الجرائم المتصلة بغسل الأموال والجرائم ذات الصلة ودعم التحقيق فيها.

50 - واستعرضت البعثة عدداً من القوانين الرئيسية، بما في ذلك قانون ديوان المراجعة القومي لعام 2011 وقانون لجنة مكافحة الفساد لعام 2009. وأجرت البعثة استعراضاً داخلياً لقانون الأحزاب السياسية لعام 2012، للتحقق من المجالات التي قد يلزم أن تشارك فيها البعثة والشركاء بقدر أكبر لكفالة الامتثال لأفضل الممارسات الدولية بشأن التسجيل الحر والديمقراطي للأحزاب السياسية.

باء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

51 - وثقت البعثة ما مجموعه 295 حادثة أثرت سلباً على حالة حقوق الإنسان والحماية، ومنها حوادث القتل التعسفي، والاختطاف، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب وسوء المعاملة، والتجنيد العسكري القسري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت الحوادث عن وقوع ما لا يقل عن 1 314 إصابة بين المدنيين (733 قتيلاً و 581 جريحاً)، من بينهم 136 امرأة و 62 طفلاً. ومن تلك الحوادث، نُسبت 216 إلى الميليشيات القبلية وجماعات الدفاع عن النفس التابعة للقبائل؛ و 27 إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ و 14 إلى جبهة الخلاص الوطني؛ و 8 إلى جهاز الأمن الوطني؛ و 7 إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ و 6 إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وحادثان نسبياً بشكل مشترك إلى جهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ وحادث واحد نسبياً بشكل

مشارك إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وظل هناك 14 حادثاً آخر لم تحدد بعد الجهة التي ينتمي إليها الضالعون فيها.

52 - وعلى غرار الاتجاه السائد طوال عام 2019، قتل وجرح معظم المدنيين أثناء أعمال عنف تورطت فيها الميليشيات القبلية وجماعات الدفاع عن النفس التابعة للقبايل (691 قتيلاً و 563 جريحاً). وأسفرت غارات مسلحة في شمال جونقلي وإدارية البيبور الكبرى شاركت فيها عناصر مسلحة من قبيلة المورلي في مواجهة مع تحالف من ميليشيات "الجيش الأبيض" من قبيلتي دينكا والنوير عن مقتل ما لا يقل عن 225 شخصاً (منهم 74 امرأة و 16 طفلاً) وإصابة 134 آخرين (من بينهم 9 نساء و 9 أطفال على الأقل)، وعن اختطاف 266 شخصاً (72 امرأة و 194 طفلاً). وأظهرت هجمات قادتها عناصر الجيش الأبيض في شباط/فبراير قدرًا من التخطيط والتنسيق، وشارك فيها بحسب الادعاءات بعض عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وأحد الزعماء الروحيين لقبيلة لو نوير.

53 - وأسفرت اشتباكات شاركت فيها قوات تابعة للواء أوتشان بوت والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل عن مقتل ما لا يقل عن 6 مدنيين وجرح 5 آخرين، ليصل بذلك مجموع الإصابات بين المدنيين إلى ما لا يقل عن 48 قتيلاً و 13 جريحاً منذ أن بدأت الاشتباكات في تموز/يوليه 2019.

54 - وفي سياق كوفيد-19، وثقت الأمم المتحدة عدداً من الانتهاكات المرتبطة بإنفاذ تدابير للوقاية من انتشار المرض، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيان، وسوء المعاملة، والابتزاز من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية. وتضررت النساء والأشخاص ذوو الإعاقة بصورة غير متناسبة من التدابير، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المدرة للدخل. وأثار أيضاً إغلاق مواقع حماية المدنيين استجابة لإعلان حالات إصابة بكوفيد-19 بين أفراد الأمم المتحدة مخاوف بشأن التأثير غير المتكافئ، والتمييزي المحتمل، لتلك التدابير على السكان المشردين داخلياً في تلك المواقع.

55 - واستمرت البعثة في تلقي تقارير تفيد بقيام جهاز الأمن الوطني بفرض الرقابة على الصحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء منقّدة للحكومة أو مخالفة لآرائها ومضايقتهم واعتقالهم واحتجازهم تعسفاً. فعلى سبيل المثال، أغلق جهاز الأمن الوطني في آذار/مارس صحيفة *أغاملونغ*، التي تصدر باللغة الإنكليزية وتوزع في جوبا، بعد نشر مقالات تنتقد مسؤولاً حكومياً كبيراً.

56 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة الدعوة إلى اتخاذ تدابير للحيلولة دون تطبيق عقوبة الإعدام، بوسائل منها الوقف بحكم الواقع والوقف بحكم القانون، ووفرت الدعم لمقدمي المعونة القضائية الذين يمثلون الأحداث والمتهمين الآخرين في رواق المحكوم عليهم بالإعدام.

57 - وفي 19 أيار/مايو، اشتركت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نشر تقرير عن الحق في الرعاية الصحية لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان. ويشير التقرير إلى أن الحكومة لم تسع إلى جعل تمويل قطاع الصحة العامة أولوية، مما أعاق حصول ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع على الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية، على الرغم من الوجود والتمويل الكبيرين لأصحاب المصلحة الدوليين في البلد. وتضمن التقرير توصيات لمعالجة تلك الثغرات، بما في ذلك تحسين إتاحة وتقديم الخدمات الصحية على قدم المساواة على صعيد المجتمعات المحلية.

58 - ودعماً للتجميع والتدريب، أجرت البعثة ثلاثة تقييمات للمخاطر بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مجال مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة.

الأطفال والنزاع المسلح

59 - قدمت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في جنوب السودان، المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، الدعم لإطلاق سراح 57 طفلاً (54 فتى و 3 فتيات) من جانب قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (فتى واحد)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (فتى واحد)، وتحالف المعارضة في جنوب السودان (فتيان)، وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة (15 فتى)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (35 فتى و 3 فتيات).

60 - وأطلق الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان سراح ما مجموعه 38 طفلاً، من بينهم 26 طفلاً (23 فتى و 3 فتيات) من مراكز التدريب، في حين أفرج بصورة غير رسمية عن 12 فتى في ولايتي جونقلي والوحدة. وأطلقت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان سراح 15 فتى ينتسبون لجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة كانوا قد اعتقلوا في آب/أغسطس 2019 خلال اشتباكات بين القوات. كما أطلق سراح فتیان يُنسبان إلى تحالف المعارضة في جنوب السودان وفتى واحد ينسب إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، في حين فر فتى واحد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية الوحدة، وجمع شمله مع أسرته.

61 - وزاد عدد الأطفال المتضررين من الانتهاكات الجسيمة من 23 طفلاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 32 طفلاً (23 فتى و 9 فتيات)، وهو ما يُعزى أساساً إلى عدد الأطفال المتضررين من المتفجرات من مخلفات الحرب، الذي ارتفع من 8 أطفال إلى 20 طفلاً.

62 - ووقع ما مجموعه 27 طفلاً (21 فتى و 6 فتيات) ضحايا للقتل (6 فتیان وفتاة واحدة) والتشويه (15 فتى و 5 فتيات) في 11 حادثاً. واختطف ثلاثة أطفال (فتيان وفتاة واحدة) في ثلاثة انتهاكات، ووقعت فتاتان ضحيتين للاغتصاب. وكان الأطفال أشد تضرراً في ولايات غرب الاستوائية (12 طفلاً: 9 فتیان و 3 فتيات)، وأعالي النيل (9 أطفال: 6 فتیان و 3 فتيات)، وشمال بحر الغزال (5 فتیان)، والوحدة (3 فتیان)، ووسط الاستوائية (فتاتان)، وشرق الاستوائية (فتى واحد).

63 - ووقع أطفال ضحايا لانتهاكات تمثلت في تبادل إطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ورعاة ماشية مسلحين من قبيلة المسيرية (5 أطفال)، وجبهة الخلاص الوطني (4 أطفال)، والقوات الموالية للواء أوتشان بوت (طفلان)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (طفل واحد)؛ ووقعت 20 إصابة بين الأطفال بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب.

64 - وقدمت البعثة تدريباً لبناء القدرات في مجال حماية الطفل إلى 410 من أفراد قوات الأمن (263 من الذكور و 147 من الإناث)، و 65 من أفراد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (جميعهم ذكور)، و 50 من أفراد القوى الموحدة اللازمة (45 من الذكور و 5 من الإناث)، و 20 من أفراد تحالف المعارضة في جنوب السودان (18 من الذكور واثنتان من الإناث)، و 320 من أفراد المجتمعات المحلية (180 من الذكور و 140 من الإناث)، و 29 موظفاً حكومياً (25 من الذكور و 4 من الإناث).

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

65 - على الرغم من تراجع العنف السياسي بوجه عام، ظل العنف الجنسي المتصل بالنزاع سائداً، وارتكبه أطراف النزاع والمليشيات القبلية وشبان مسلحون آخرون، باستغلال حالات انعدام الأمن المطولة وانعدام الحماية من جانب السلطات. وتحققت البعثة من 38 من حوادث ذلك العنف، شملت 51 ضحية، من بينهم 14 فتاة. وقد تعرض الضحايا للاغتصاب (21)، والاغتصاب الجماعي (15)، والإجبار على التعري (9)، ومحاولة الاغتصاب (3)، والتهديد بالاغتصاب (2)، والزواج القسري (1). ونُسبت الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والقوات المتحالفة معها تحت قيادة اللواء أوتشان بوت (13)؛ والمليشيات القبلية (9)؛ وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (2)؛ والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (1)؛ وقوات تحت قيادة اللواء ناندر (1)؛ وجبهة الخلاص الوطني (1)؛ ولم يتسن في وقت كتابة هذا التقرير تحديد الجهة التي ينتمي إليها الجناة في 11 حادثاً تحديداً مؤكداً.

66 - ووثقت البعثة 14 حادثاً إضافياً من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير، شملت 19 ضحية، من بينهم 6 فتيات و 3 رجال. ونُسبت هذه الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والقوات المتحالفة معها تحت قيادة اللواء أوتشان بوت (5)؛ والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (5)؛ وجبهة الخلاص الوطني (2)؛ والمليشيات القبلية (2). ولا تزال التحقيقات جارية بشأن اختطاف ما لا يقل عن 150 امرأة وفتاة، يرجح أنهن تعرضن للعنف الجنسي، خلال أعمال عنف قبلي وقعت في جونقلي في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وآذار/مارس 2020.

67 - وتجدر الإشارة إلى أن قائداً في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ضالعا بحسب الادعاءات في العنف الجنسي المتصل بالنزاع على نطاق واسع، بما في ذلك الاستعباد الجنسي، الذي جرى توثيقه في تقرير عام صدر في عام 2018 اشتركت في إعداده البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، انشق وانضم إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وعاد إلى يامببو في منتصف نيسان/أبريل لبدء تجنيد القوات. ولا تزال التحقيقات جارية، مع إلقاء القبض على بعض الأشخاص في سياق قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع في ولايتي البحيرات ووسط الاستوائية.

68 - وفي 6 آذار/مارس، أنشأ جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان لجنة وطنية للإشراف على تنفيذ خطة العمل الخاصة به. وتقدم البعثة الدعم التقني إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لوضع منهج دراسي موحد في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع لكليات الأركان.

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

69 - واصلت البعثة تسيير الدوريات الطويلة المدة والقصيرة المدة في جميع أنحاء البلد من أجل دعم إيصال المساعدة أو حماية العاملين في المجال الإنساني. وقدمت البعثة الحماية العسكرية إلى 339 بعثة متكاملة، مما أتاح الوصول إلى مناطق شديدة الخطورة. وسيرت 4 421 من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل، بما في ذلك قوافل المنظمات غير الحكومية.

70 - واضطلعت السرايا الهندسة الأفقية التابعة للبعثة بإعادة تأهيل طرق الإمداد الرئيسية، وهو ما كفل إيصال المساعدة الإنسانية بكفاءة وبسرعة أكبر. إلا أن تدابير الوقاية من كوفيد-19 التي فرضتها قوات الأمن التابعة للدولة المضيفة على البعثة أعاققت إلى حد كبير جهود الصيانة في ولايتي وارب

وغرب الاستوائية. وتوقف العمل بالكامل في الفترة من 7 إلى 29 نيسان/أبريل واستؤنف جزئياً اعتباراً من 30 نيسان/أبريل.

71 - واستجابة لحالة الطوارئ الجارية الناجمة عن كوفيد-19، أعادت البعثة ترتيب أولويات أنشطتها دعماً لجهود الاستجابة الوطنية الرامية إلى منع تفشي المرض والتخفيف من حدته والتصدي له، مع التركيز بوجه خاص على المناطق التي تكون فيها القدرات المحلية محدودة على الصعيد دون الوطني. وجرى تكثيف حملات التوعية باستخدام أفرقة متنقلة وشاحنات ترويجية ومحطة إذاعة مرايا وغيرها من المحطات الإذاعية المحلية. وبدأ تنفيذ مشاريع تشييد لتجديد المرافق الصحية أو إعادة تأهيلها في ثمانية مواقع، ببناء أجنحة للعزل والعلاج في المستشفيات على مستوى الولايات. وتتبرع البعثة للسلطات المحلية والمرافق الصحية بمختلف اللوازم الطبية واللوازم الأخرى وبالمعدات المستهلكة. وقامت البعثة بتركيب مرافق لغسل اليدين في المراكز السكنية، مثل الأسواق، في عدة مواقع، بما في ذلك جوبا وبي وتوريت. وقدم ذلك الدعم بالتنسيق مع فرق العمل المعنية بكوفيد-19 على مستوى الولايات والشركاء في المجال الإنساني، باستخدام الموارد الحالية للبعثة، بما في ذلك القدرة الهندسية للقوة، ومن المتوقع توسيع نطاقه في الأسابيع المقبلة.

72 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح وتطهير خمسة مواقع، بما في ذلك ثلاثة يجري فيها تشييد مراكز إنسانية. كما دعمت مفوضية شؤون اللاجئين في إجراء تقييم لنقاط التوقف المقترحة للمشردين داخلياً. وأجرت تقييماً لمنطقة مقترحة لتوسعة جامعة العلوم والتكنولوجيا في بور وقامت بتقييم وتطهير عدة محافر إمداد لغرض إعادة تأهيل الطرق في رومبيك، والبحيرات، وسوبو بولاية غرب بحر الغزال. وتواصل تطهير ساحة قتال سابقة مجاورة لمخيم المشردين داخلياً في ولاية الوحدة.

73 - وأوفدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 25 فريقاً، قامت بمسح وتطهير مساحة تبلغ 608 708 6 أمتار مربعة من الأراضي وإزالة وتدمير 2 218 مادة متفجرة و 182 846 طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

74 - واصل ممثلي الخاص بذل المساعي الحميدة لدعم عملية السلام والتواصل مع كبار المسؤولين في الحكومة والمعارضة والزعماء التقليديين، ومع الدول الأعضاء في إيغاد والاتحاد الأفريقي، من أجل تيسير تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وفي 22 شباط/فبراير، شارك ممثلي الخاص في مراسم أداء اليمين لهيئة الرئاسة الجديدة، وأكد فيها من جديد دعم الأمم المتحدة لجنوب السودان.

75 - وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها البعثة في تنفيذ الولاية، والتي فرضتها جائحة كوفيد-19 واستجابة الحكومة لها، واصلت قيادة البعثة تحاورها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل رصد ومناصرة تنفيذ الاتفاق المنشط من خلال اللجنة الجديدة التي عينها الرئيس للإشراف على التنفيذ. وواصلت البعثة استكشاف وتنفيذ سبل جديدة وخلاقة للعمل مع الشركاء لتعزيز الفضاء المدني والسياسي وتشجيع الرسائل الموحدة من أجل النهوض بالسلام، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق برامجها للبحث الإذاعي والحوار.

76 - وعلى الرغم من التحديات المتصلة بكوفيد-19، وفرت البعثة النقل لتسليم 20 حاوية تخزين و 418,55 طناً مترياً من المواد الغذائية وغير الغذائية في 10 مواقع دعماً لتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية.

المرأة والسلام والأمن

- 77 - عقدت البعثة ثلاث حلقات عمل لتعزيز قدرة المنظمات النسائية على مواصلة الدعوة بشأن مشاركتها في مؤسسات الحكم، وعلى تطوير المهارات المتعلقة بالمشاركة في عمليات صنع القرار.
- 78 - وكان الاتصال المباشر بالمنظمات النسائية محدودا بسبب كوفيد-19، إلا أن البعثة ظلت تعمل عن بعد من أجل الحفاظ على المكاسب. وفتح كوفيد-19 نقاط دخول جديدة للنساء بوصفهن عوامل للتغيير من خلال التوعية بطرق انتقال العدوى في المجتمعات المحلية وتدابير الوقاية، وإحالة حالات العنف العائلي المتزايدة، وبدائل التمكين الاقتصادي، مثل إنتاج وبيع الأقنعة الواقية والصابون.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

- 79 - حتى 31 أيار/مايو، كان عدد موظفي البعثة المدنيين يبلغ 2 278 موظفا، منهم 885 موظفا دوليا (245 امرأة، أي 28 في المائة) و 1 393 موظفا وطنيا (195 امرأة، أي 14 في المائة)، فضلا عن 401 من متطوعي الأمم المتحدة (159 امرأة، أي 40 في المائة).
- 80 - وبلغ قوام الشرطة 1 888 فردا (من أصل عدد أفراد الشرطة المأذون به البالغ 2 101)، منهم 665 فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (200 امرأة، أي 30 في المائة)، و 1 148 فردا في وحدات الشرطة المشكلة (220 امرأة، أي 19 في المائة)، و 75 فردا من أفراد الإصلاحات (18 امرأة، أي 24 في المائة).
- 81 - ومن أصل القوات المأذون بها وعددها 17 000 فرد، بلغ قوام قوات البعثة 14 558 فردا عسكريا، منهم 210 من ضباط الاتصال العسكريين (34 امرأة، أي 16 في المائة)، و 416 من ضباط الأركان العسكريين (70 امرأة، أي 17 في المائة)، و 13 932 من أفراد الوحدات العسكرية (604 نساء، أي 4 في المائة).
- 82 - وواصلت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء وأصحاب المصلحة، معالجة سوء السلوك المحتمل عن طريق تعزيز الإجراءات الوقائية والإنفاذية والعلاجية. وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، سجلت البعثة على نظام تتبع حالات سوء السلوك ما مجموعه 40 ادعاء، قيمت 5 منها باعتبارها استغلالا وانتهاكا جنسيين. وتم تجهيز جميع المعلومات المتعلقة بالسلوك غير المرضي التي وردت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وفقا للسياسة المعمول بها وفي غضون الفترة الزمنية اللازمة.
- 83 - وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، تم تدريب ما مجموعه 9 632 من موظفي البعثة والموظفين المنتسبين إليها على معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واعتمدت البعثة إجراء تشغيليا موحدا لتعزيز وتبسيط جهود التدريب وكفالة الامتثال إلى أقصى حد للدورات الإلزامية.
- 84 - وأنجزت مصفوفات مخاطر وخطط عمل للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين في 10 مكاتب ميدانية تمشيا مع مجموعة أدوات إدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتواصل تعزيز التعاون بين الآليات المجتمعية لتلقي الشكاوى والبعثة من خلال التدريب وغيره من جهود بناء القدرات لضمان أن تظل هذه الآليات فعالة في الإبلاغ عن الادعاءات.

سابعا - انتهاكات اتفاق مركز القوات

- 85 - سجلت البعثة 75 انتهاكا لاتفاق مركز القوات مقارنة بـ 64 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشمل نحو 55 من الانتهاكات قيودا على التنقل فرضتها الحكومة مما أعاق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.
- 86 - وفي 10 نيسان/أبريل، وعلى الرغم من المراسلات السابقة بين البعثة والآلية المشتركة للتحقق والرصد، احتجزت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان قافلة معدات مملوكة للوحدات تابعة للبعثة كانت ستعاد إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بعد إتمام نشر السرية الهندسية. وعقب التواصل مع قيادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ومسؤولي المملكة المتحدة، أُفرج عن المركبات في 25 نيسان/أبريل.
- 87 - ولاحظت البعثة استمرار المحاكم المحلية في التأكيد غير القانوني لولايتها على الأمم المتحدة الأمم المتحدة وصناديقها وأصولها وموظفيها في تجاهل لامتيازات وحصانات المنظمة. وفي 11 أيار/مايو، تلقت البعثة استدعاء من المحكمة تطلب فيه ممثل موظف سابق في البعثة كان على صلة بحادث مرور على الطرق وقع في أيار/مايو 2019 وغادر البعثة منذ ذلك الحين، أمام المحكمة. ولم يُفرج عن مركبة تابعة للبعثة احتجزها جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في 30 نيسان/أبريل 2020، بناء على أوامر صادرة عن نفس المحكمة المحلية في سياق الحادث المروري نفسه، على الرغم من الإفادات المقدمة من البعثة للحكومة بأن المركبة، باعتبارها أصلا من أصول الأمم المتحدة، تتمتع بالحصانة ضد المصادرة.
- 88 - ولا يزال مكان وجود اثنين من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين كان قد أُلقي القبض عليهما في عام 2014 مجهولا. ولم تمكن الحكومة البعثة من الوصول إليهما ولم تقدم معلومات عن حالتها، على الرغم من الطلبات المنتظمة المقدمة. وسجلت البعثة خمس حالات اعتقال واحتجاز جديدة من جانب الحكومة لأفراد تابعين للبعثة، شملت أربعة موظفين وطنيين وموظفا دوليا واحدا. وقد أُطلق سراحهم جميعاً بعد احتجازهم لفترات تراوحت من بضع ساعات إلى بضعة أيام.
- 89 - وسجلت البعثة حادثا واحدا لتدخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة، مُنعت فيه إحدى دوريات البعثة من الوصول إلى موقع التجمع في سو بولاية غرب الاستوائية.
- 90 - واستمرت البعثة في إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال المذكرات الشفوية والاتصالات المنتظمة وفي إطلاعها على مصفوفة الحوادث الشهرية التي تعد لمجلس الأمن.

تأثير مرض فيروس كورونا على أفراد البعثة وعملياتها

- 91 - في 3 آذار/مارس، أبلغ رئيس هيئة أركان قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان البعثة بأن تتأهب الأفراد النظاميين من خمسة بلدان متضررة من كوفيد-19 قد أوقف. وفي 6 نيسان/أبريل، ذكر أن موظفا تابعا لأحد كيانات الأمم المتحدة هو أول حالة إصابة بكوفيد-19 يبلغ عنها في البلد. وبحلول ذلك الوقت، كانت البعثة قد وضعت بالفعل تدابير كافية لمنع انتشار الفيروس. وفي اليوم نفسه، منعت أجهزة الأمن التابعة للدولة المضيفة التحركات من وإلى مجمعات البعثة في توريت وجوبا (دار الأمم المتحدة) ورومبك وكواكجوك وملكال ويامبيو. وفي توريت، حذرت قوات الأمن أفراد الأمم المتحدة من عدم مغادرة مجمعاتهم وهددت باعتقال أي شخص يعثر عليه خارج المجمعات وبجوز مركبته. وفرضت قيودا على الدوريات التي

تسييرها البعثة في عدة مواقع على أساس الوقاية من كوفيد-19. وادعت قوات الأمن أنها تتصرف بناء على تعليمات من فرقة العمل الرفيعة المستوى.

92 - وفي شرق الاستوائية، منعت أجهزة الأمن دورية تابعة للبعثة من الوصول إلى بايام أوباري بالقرب من توريت لرصد التقدم المحرز في مشروع سريع الأثر، بالإشارة ظاهرياً إلى تعليمات فرقة العمل الرفيعة المستوى بتقييد التجمعات العامة لمنع انتشار كوفيد-19.

93 - وفي 7 نيسان/أبريل، منعت أجهزة الأمن الدخول إلى دار الأمم المتحدة والخروج منه، وهاجمت جسدياً موظفاً وطنياً تابعاً للبعثة ومنعته من دخول المبنى. وفي 9 نيسان/أبريل، بعد تواصل ممثلي الخاص مع السلطات، رفعت الحكومة القيود في جوبا، وفيما بعد على مجتمعات البعثة في رومبيك وملكال وكواكجوك ويامبيو. وفي 23 نيسان/أبريل، رُفعت القيود عن المجمع في توريت بشرط قصر التنقل على حالات الضرورة.

94 - وفي شمال بحر الغزال، أصدرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تعليمات إلى جميع قادة نقاط التفتيش بمنع مرور دوريات البعثة غير المصحوبة بأفراد من الآلية المشتركة للتحقق والرصد، بما في ذلك مرور الدوريات للوصول إلى مقر الفرقة الثالثة التابعة لها في وونيك لحضور الاجتماعات الأسبوعية لتبادل المعلومات. ومع بدء تفشي الجائحة، واصلت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عرقلة الأنشطة المقررة للبعثة في المنطقة معللة ذلك بتنفيذ تدابير الوقاية من كوفيد-19.

95 - ومع تزايد القيود المفروضة على السفر على الصعيدين المحلي والدولي، تأخر في البداية النقل البالغ الأهمية الذي تنظمه البعثة، مثل عمليات الإجلاء الطبي والرحلات الجوية التي سبقت الموافقة عليها، للحد من حضورها. وتأخر طلب رحلة جوية خاصة لإجراء إجلاء طبي أكثر من 28 ساعة بسبب عدم الحصول على موافقة من جهاز الأمن الوطني. وتناورت البعثة مع فرقة العمل الرفيعة المستوى بشأن التحديات التي تواجهها البعثة في حوض دهااليز متعددة للحصول على الموافقات اللازمة لإرسال الرحلات الجوية. ونتيجة لذلك، تحسنت الموافقة على عمليات الإجلاء الطبي والرحلات الخاصة اللاحقة قرب نهاية أيار/مايو. ومن أصل الرحلات الجوية الخاصة الـ 16 التي نظمتها البعثة لنقل الموظفين من جنوب السودان، نجحت 8 رحلات جوية.

96 - على أن كوفيد-19 أثر أيضاً على الاتفاقات القائمة والموافقات التي سبق الحصول عليها على الرحلات الجوية مع البلدان المجاورة، مما قوض بروتوكولات السلامة والأمن الخاصة بالبعثة لانتشال الموظفين في مرحلة حرجة من المرض. ومع وجود ما يقرب من 800 18 من أفراد الأمم المتحدة في الميدان، فإن القدرة المحدودة على رعاية ذوي الحالات الحرجة لاستيعاب حوادث ممكنة لحالات خطيرة من كوفيد-19 أمر يبعث على القلق البالغ. وتعمل البعثة حالياً في بيئة تشكل فيها عمليات الإجلاء الطبي لموظفيها الدوليين إما بسبب حالات كوفيد-19 أو غير حالات كوفيد-19 تحدياً، في ضوء القيود الشديدة المفروضة على حركة المرضى والنقص العالمي في الأصول ومرافق العلاج المناسبة لحالات كوفيد-19 على وجه الخصوص.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

97 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تقييم 13 وحدة، مع الانتهاء من 10 تقارير ووجود ثلاثة أخرى قيد الإعداد. وشملت التقييمات فهم الولاية ودعمها، والقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط، والإمداد

بمقومات البقاء، والصحة. وتضمنت الوحدات التي جرى تقييمها أربع كتائب مشاة، وثمانية عناصر لتمكين القوة، ومقرا قطاعيا واحدا. ومن الناحية التشغيلية، تم تصنيف أداء أربع وحدات في مرتبة "فوق المتوسط". وصنفت خمس وحدات في مرتبة "ممتاز". وصنفت أربع وحدات في مرتبة "مرض"، بينما صنفت عنصر واحد من عناصر تمكين القوة في مرتبة "دون المرضي" في مجال الإمداد بمقومات البقاء. ولزيادة تعزيز كفاءة القوة في تنفيذ الولاية، تلقت كل وحدة توصيات محددة.

98 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تقييم أربع من وحدات الشرطة المشكلة ووجد أنها مرضية أو ممتازة فيما يتعلق بفهم الولاية ودعمها، والقيادة والتحكم، والتدريب، والانضباط، والصحة. كما تم تقييمها من حيث أوجه النقص فيما يتعلق بالإمداد بمقومات البقاء، بما في ذلك تجديد أو استبدال الذخائر، والمعدات غير الفتاكة، ومعدات مكافحة الشغب بسبب عوامل خارجة عن سيطرة البلدان المساهمة بأفراد شرطة. وتلقت كل وحدة خطة لتحسين الأداء، وتتخذ البعثة والبلدان المساهمة بأفراد شرطة كل ما يلزم من خطوات لمعالجة المسائل المحددة.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

99 - أرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة، تمشيا مع اتفاق عنتيبي الثلاثي المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويمثل ذلك إنجازا كبيرا في تنفيذ الاتفاق المنشط، الذي يشكل علامة بارزة لبدء الفترة الانتقالية. وأشكر رؤساء دول وحكومات إيفاد على دعمهم لجنوب السودان في بلوغ هذه المحطة التاريخية. وأرحب أيضا بالنداءات الموجهة إلى الأطراف من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإيفاد للتعجيل بالجهود الرامية إلى أمور منها تعيين حكام الولايات وإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي.

100 - ولئن كان من المشجع أن وقف إطلاق النار بين الأطراف قائم إلى حد كبير، فإن التقدم المحرز في الترتيبات الأمنية الانتقالية كان محدودا وتظل حالة السخط بين القوات المنحازة للحكومة وقوات المعارضة في ولاية أعالي النيل دون حل. والاشتباكات التي وقعت مؤخرا في ولاية وسط الاستوائية بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جانب ضد جبهة الخلاص الوطني في الجانب الآخر أمرٌ يبعث على القلق. وقد تسبب النزاع القبلي، الذي يذكيه جزئيا فراغ في الحوكمة والأمن نجم عن التأخير في تعيين الحكام، في اضطراب كبير في حياة المدنيين في عدة مناطق. وينطوي تداعي هذا العنف على مخاطر زعزعة استقرار البلد، وتآكل مكاسب السلام، وتغذية النزاع المشحون سياسيا مع ما يترتب على ذلك من عواقب كارثية. وأكرر بقوة دعوتي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وأحث أبناء جنوب السودان على التركيز على عدونا المشترك، وهو كوفيد-19.

101 - وألاحظ بقلق بالغ أن تنفيذ الاتفاق المنشط قد تباطأ بشكل كبير، بما في ذلك من خلال تحول التركيز إلى التحديات المتصلة بكوفيد-19. ومع ذلك، يجب ألا تأتي هذه الأحكام على حساب تنفيذ السلام. وفي هذا الصدد، أحث الأطراف على المضي قدما في تنفيذ الاتفاق المنشط باعتباره أولوية ملحة وعلى مواصلة مشاوراتها بحسن نية. وأدعو إيفاد إلى إقناع الأطراف بضرورة متابعة الشروط الواردة في آخر بيان لها، لما لذلك من أهمية خاصة بالنسبة لتحقيق الاستقرار بوجه عام في المنطقة دون الإقليمية.

102 - وأثني على قرار الرئيس بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى لمكافحة الجائحة. وكان تعيين النائب الأول للرئيس، ريك مشار، في وقت سابق، ثم نائب الرئيس، حسين عبد الباقي، في وقت لاحق، لرئاسة العمليات اليومية لفرقة العمل، في حد ذاته دليلاً على التقدم المحرز في عملية السلام. وأشجع فرقة العمل الوطنية الجديدة على الاستفادة من الخبرة المقدمة من المجتمع الدولي وعلى مواصلة المضي في خطوات فرقة العمل الرفيعة المستوى، مع توكي مستوى عالٍ من الشفافية، ولا سيما لمعالجة التقارير المتأخرة وغير المنتظمة للنتائج المختبرية لـ كوفيد-19 وعلى الاحتراس من التدخل السياسي في موارد الاختبار. وأحث الرئيس على مواصلة إشراك الجمهور من أجل تنفيذ تدابير الوقاية بوضوح وفعالية.

103 - وإنني أشعر بالجزع إزاء حالات خطاب الكراهية والتحريض على العنف والمعلومات المضللة الضارة التي تستهدف الرعايا الأجانب، بمن فيهم أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. فخطاب الوصم ذلك ينطوي على خطر زيادة حدة الانقسامات الاجتماعية القائمة التي يمكن أن تؤدي إلى العنف وتعرقل الجهود الرامية إلى التصدي لانتشار الفيروس. وأشجع الحكومة على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة في رسائلها العامة مع التقيد بمبادئ حرية الرأي والتعبير. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري للتصريحات التي أدلى بها الرئيس وأدان فيها وصم الأمم المتحدة.

104 - وأشجع الحكومة على كفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الامتثال للأحكام الواردة في الاتفاق المنشط التي تحظر ارتكاب العنف الجنسي من جانب جميع الأطراف. وأحث الحكومة على إنشاء محكمة متخصصة بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية، هي المحكمة المختلطة لجنوب السودان، وعلى تقديم الدعم للضحايا.

105 - وفي كفاحننا الموحد ضد كوفيد-19، أود أن أؤكد لشعب جنوب السودان دعم الأمم المتحدة له إلى أقصى حد. وأثني على المساعدة التي تقدمها البعثة للجهود الوطنية للتصدي لكوفيد-19، وعلى المبادرات التي تيسر منع وتخفيف انتقال هذا المرض في جميع أنحاء البلد وفي مواقع حماية المدنيين، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني. والأثر المتوقع لكوفيد-19 على سكان جنوب السودان يبعث على القلق البالغ. وأقر بالمساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص، والدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، إلى فرقة العمل ووزارة الصحة من خلال المشورة التقنية والخبرة الفنية. وثمة حاجة إلى مزيد من التمويل لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وخطة الاستجابة الإنسانية مموله حالياً بنسبة 30 في المائة فقط.

106 - ويجدر التثاء على الجهود التي تبذلها البعثة للاستفادة من وجودها على نطاق البلد لتعزيز طاقة وقدرة المرافق الصحية على مستوى الولايات على تقديم دعم أفضل للجهود المبذولة في الميدان. وينطوي تأثير كوفيد-19 على خطر تقويض نظام صحي هش بالفعل ولكن بالغ الأهمية بالنسبة للوقاية من الأمراض الأخرى التي يمكن الشفاء منها. وأثني على الجهود الرامية إلى وقاية الأخصائيين الصحيين وتعزيز قدراتهم المحدودة والحفاظ عليها، ذلك أن فقدانها من شأنه أن يؤدي إلى وفيات تبعية بأعداد مفرطة بين الأجيال الشابة.

107 - وعلى الرغم من الجهود الشاملة التي تبذلها البعثة لمنع انتشار الفيروس والامتثال للمبادئ التوجيهية لفرقة العمل، لا تزال البعثة تواجه انتهاكات غير مخففة لاتفاق مركز القوات. وتتعوق القيود غير المبررة والواسعة النطاق المفروضة على حركة أفراد الأمم المتحدة الأعمال المنقذة للحياة والبالغة الأهمية التي يضطلع بها

حفظة السلام. وتدرك الأمم المتحدة ضرورة أن تحمي الحكومة شعبها من انتشار كوفيد-19، إلا أن هذه القيود ينبغي ألا تتداخل مع ممتلكات الأمم المتحدة، وألا تقيد الدخول إلى مجتمعات البعثة والخروج منها، وألا تمنع بشكل تعسفي دخول الأفراد الذين حصلوا على موافقات بحسن نية. والأمم المتحدة موجودة في جنوب السودان لدعم شعبها في وقت احتياج شديد وهي تعول على روح التعاون للتمكين من حدوث ذلك. وأطلب إلى الحكومة أن تكفل للأمم المتحدة إمكانية الوصول دون عائق لتنفيذ العمليات والأنشطة الإنسانية.

108 - وأؤيد الجهود التي تبذلها البعثة لمواصلة إعطاء الأولوية للدعم المستمر لعملية السلام، إلى جانب عمليات نشر القوات لأغراض التدخلات لحماية المدنيين التي تقع في صميم أهداف البعثة ومسؤولياتها ولا غنى عنها للحفاظ على مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس.

109 - وأحث الحكومة على المضي قدماً معاً والتنفيذ الكامل للاتفاق المنشط نصاً وروحاً حتى يتمكن شعب جنوب السودان أخيراً من جني فوائد السلام والاستقرار التي يستحقها. وأحث أيضاً الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وإيغاد ومجلس الأمن على التأكد من توجيه رسائل متسقة وقاطعة إلى الأطراف في هذا الصدد وعلى تعزيز دعمها السياسي لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، بما في ذلك تعيين الرئيس الدائم للجنة في أقرب وقت ممكن.

110 - إن حتمية التعجيل بتنفيذ السلام وتوطيده لم تكن قط بهذا الإلحاح. وأشجع أيضاً الحكومة بقوة على إنشاء آليات شفافة لتخصيص الموارد والإشراف عليها تعزز ثقة الشركاء الدوليين في مواصلة تقديم الدعم المالي لجنوب السودان.

111 - وفي الختام، وبالنظر إلى التحديات غير المسبوقة التي تفرضها جائحة كوفيد-19، أعرب عن خالص تقديري لأفراد البعثة النظاميين والمدنيين ولممثلي الخاص، ديفيد شيرر، لما يبذلونه من جهود دؤوبة لتنفيذ الولاية المقررة لجنوب السودان. وأشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مساهماتها. وأعرب أيضاً عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني لتقديم المساعدة الحيوية في جميع أنحاء البلد، في بيئة ينعدم فيها الأمن في كثير من الأحيان. وأخيراً، أقر بالجهود التي لا غنى عنها التي يبذلها رؤساء دول وحكومات إيغاد، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، والأمين التنفيذي لإيغاد، وركنه غيبهيو، والمبعوث الخاص لإيغاد، إسماعيل وايس، وجماعة سانت إيجيديو، من أجل كفالة إحلال السلام في جنوب السودان.

